



برامج تدريب الإقامة سياسة البحث والابتكار

جدول المحتويات		التصنيف
١	التعريفات	تدريب الإقامة
٢	الغرض	سلطة الموافقة
٢	النطاق	لجنة إدارة البرامج
٢	الاختصاص	سلطة التنفيذ
٣	الدور والمسؤوليات	وكيل الكلية للبحث العلمي والابتكار
٤	المعايير الأخلاقية	تاريخ السريان
٥	المراجعة والتنقيح	١٨ مايو ٢٠٢٥ م
		المراجعة القادمة
		٢٥ مايو ٢٠٢٨ م

التعريفات:

- **المؤسسة:**
تشير إلى كلية الطب بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل التي تشرف وتدعم الأنشطة الأكاديمية والبحثية التي تغطيها هذه السياسة.
- **الجامعة:**
جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل مؤسسة تعليم عالٍ مسؤولة عن وضع استراتيجيات شاملة للأنشطة الأكاديمية والبحثية والابتكارية.
- **برامج الإقامة:**
برامج تدريبية منظمة للدراسات العليا تقدمها جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل تحت إشراف كلية الطب، وتحديدًا برامج زمالة الإقامة بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، والمصممة لتطوير الكفاءات السريرية والبحثية المتقدمة في المجالات المتخصصة.
- **المقيم:**
متدرب طبي للدراسات العليا مسجل حاليًا في أحد برامج زمالة الإقامة بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل. يُتوقع من المقيمين الانخراط في الممارسة السريرية والتعلم الأكاديمي والأنشطة البحثية كجزء من تدريبهم.
- **الطلاب:**
يشير إلى طلاب الطب الجامعيين المسجلين حاليًا في كلية الطب بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل. على الرغم من أنهم ليسوا التركيز الأساسي لهذه السياسة، قد يشارك



الطلاب في الأنشطة البحثية تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس ووفقاً للإرشادات المؤسسية.

١. الغرض:

تهدف سياسة البحث إلى وضع إطار يوجه أنشطة المؤسسة في تعزيز البحث العلمي المبتكر والتعاوني من خلال وضع معايير واضحة لأساليب سليمة علمياً، والسلوك الأخلاقي، والنزاهة، والمساءلة الاجتماعية. تضمن السياسة أيضاً توافق أنشطة البحث المؤسسي مع رسالة الجامعة وأهدافها الاستراتيجية ورؤية المملكة ٢٠٣٠م.

٢. النطاق:

تنطبق هذه السياسة على جميع المقيمين في جميع برامج زمالة الإقامة بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في كلية الطب.

٣. الاختصاص:

تقع مسؤولية الإشراف على أنشطة البحث والابتكار وتنفيذها ضمن برامج الإقامة تحت المسؤولية الجماعية للهيئات الأكاديمية والإدارية المعنية، تضمن هذه الكيانات التوافق الاستراتيجي والامتثال الأخلاقي والتميز التشغيلي في حوكمة البحث:

٣.١: لجنة البحث والابتكار:

تتكون هذه اللجنة من أعضاء هيئة التدريس والإداريين، وأحياناً ممثلين عن الطلاب، وتشرف على الأنشطة البحثية وتنفيذ السياسة.

٣.٢: وكيل الكلية للبحث العلمي والابتكار:

يوفر القيادة الشاملة والرؤية الاستراتيجية ودعم الموارد و/أو إدارتها لمشاريع البحث والابتكار لأعضاء هيئة التدريس وهو عضو في عمادة البحث.

٣.٣: عميد كلية الطب:

يوفر القيادة الشاملة والرؤية الاستراتيجية ودعم الموارد و/أو إدارتها لمشاريع البحث والابتكار لأعضاء هيئة التدريس.

٣.٤: عميد البحث العلمي:

يوفر العميد الرؤية والقيادة لأجندة البحث بالجامعة، ويوازنها مع الأهداف والأولويات المؤسسية ويدعم مبادرات البحث.

٣.٥: عميد الابتكار وريادة الأعمال:

يوفر العميد الرؤية والقيادة لأجندة الابتكار بالجامعة، ويوازنها مع الأهداف والأولويات المؤسسية ويوفر الدعم لمبادرات الابتكار.

٣.٦: نائب الرئيس للبحث والابتكار:

مسؤول إداري رفيع المستوى يقود أجندة البحث والابتكار بالجامعة، وينسق بين الكليات، ويضمن التوافق مع الأهداف الاستراتيجية للجامعة.



٤. الدور والمسؤوليات:

تحدد الأدوار والمسؤوليات التالية الوظائف الأساسية اللازمة لحوكمة وتنفيذ وتعزيز البحث والابتكار المستمر ضمن برامج الإقامة:

٤.١: الإشراف على سياسات وإجراءات البحث والابتكار:

يشرف وكيل الكلية للبحث العلمي والابتكار، بالتعاون مع لجنة البحث والابتكار، على التنفيذ المتسق والالتزام بسياسات البحث والابتكار على جميع مستويات المؤسسة. يتضمن ذلك مراقبة امتثال أعضاء هيئة التدريس والمقيمين والطلاب للإرشادات المعمول بها، وضمان التزام الأنشطة البحثية بالنزاهة العلمية والسلوك الأخلاقي والمساءلة المؤسسية. تلعب اللجنة أيضا دورا رئيسيا في تحديد الثغرات في السياسة، والتوصية بالتحديثات، وتعزيز ثقافة التحسين المستمر في حوكمة البحث.

٤.٢: التدريب والتطوير المستمر:

يتم تنظيم مجموعة شاملة من الأنشطة التدريبية وورش العمل بانتظام لتزويد المقيمين والزملاء في الدراسات العليا بالكفاءات اللازمة في منهجية البحث والكتابة العلمية وتفسير البيانات. تم تصميم هذه البرامج لبناء القدرات في ممارسات البحث القائمة على الأدلة، وتعزيز الكفاءة في الكتابة الأكاديمية، وتعزيز فهم عميق للسلوك البحثي الأخلاقي. تدعم مبادرات التدريب المقيمين في تطوير أبحاث عالية الجودة قابلة للنشر وتساهم في تعزيز ثقافة علمية داخل المؤسسة.

٤.٣: المراجعات والتدقيقات الشاملة المنتظمة:

يتم إجراء تدقيقات منتظمة وتقييمات سنوية للأنشطة البحثية، واستخدام التمويل، وممارسات الامتثال لضمان التوافق مع السياسات المؤسسية، والمعايير الأخلاقية، ومتطلبات الجهات المانحة. تهدف هذه المراجعات أيضا إلى تحديد مجالات التحسين، وتعزيز المساءلة، ودعم اتخاذ القرارات المستنيرة بالأدلة عبر برامج البحث.

٤.٤: آليات الإبلاغ الشفافة والمستجيبة:

تم إنشاء قنوات إبلاغ سرية ومنظمة بشكل جيد للسماح للمقيمين وأعضاء هيئة التدريس وأصحاب المصلحة بإثارة المخاوف المتعلقة بسوء السلوك البحثي أو الانتهاكات الأخلاقية أو عدم الامتثال للسياسات. تم تصميم هذه الآليات لدعم الشفافية، وتعزيز المساءلة، وضمان الحل السريع والمحايد للقضايا المبلغ عنها. يشجع النظام ثقافة الانفتاح ويعزز الالتزام المؤسسي بالممارسات البحثية الأخلاقية والتحسين المستمر.

٤.٥: مقاييس أداء واضحة واستراتيجية:

يتم تطبيق مؤشرات أداء محددة لتقييم جودة وأهمية وتأثير الأنشطة البحثية التي تتم ضمن برامج الإقامة بشكل منهجي. تقييم هذه المقاييس مجموعة من



الأبعاد، بما في ذلك الإنتاجية البحثية (مثل المنشورات، العروض التقديمية)، وناتج الابتكار، والامتثال الأخلاقي، والحصول على التمويل، والتعاون متعدد التخصصات، والتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة والأولويات الوطنية مثل رؤية ٢٠٣٠م. تدعم هذه المقاييس اتخاذ القرارات القائمة على البيانات، وتعزز التحسين المستمر، وتضمن المساءلة عبر جميع مستويات المشاركة البحثية.

٤.٦: المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة:

لتعزيز بيئة بحثية تعاونية، توجد آليات مشاركة منظمة وشاملة لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المقيمين وأعضاء هيئة التدريس والقادة الإداريين. تُعقد اجتماعات ربع سنوية لمراجعة تقدم الأبحاث في الأقسام، ومشاركة التحديات، ومعالجة التحديات، ومواءمة أولويات البحث مع الأهداف المؤسسية. بالإضافة إلى ذلك، يتم توزيع استبيانات سنوية لجمع ملاحظات شاملة حول الخبرات البحثية، وأنظمة الدعم، والعوائق التي يواجهها المشاركون. تهدف أنشطة المشاركة هذه إلى تعزيز الشفافية، وتشجيع الملكية المشتركة لتطوير الأبحاث، وضمان أن التحسينات المستمرة تستند إلى أصوات المشاركين مباشرة في مبادرات البحث.

٥. المعايير الأخلاقية:

تتطلب جميع الأبحاث التي تجرى في القسم موافقة مجلس المراجعة المؤسسية (IRB) للبدء، لضمان التزام الأبحاث التي تجرى بأعلى معايير الأخلاق واحترام المشاركين، تفرض سياسة البحث الامتثال الصارم لإرشادات مجلس المراجعة المؤسسية (IRB) حتى تاريخه، حماية السرية وخصوصية بيانات المرضى خلال جميع الأنشطة البحثية التي تجرى داخل القسم السريري من خلال الالتزام بهذه المعايير الأخلاقية، يعزز القسم ثقافة الثقة والمساءلة، وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على ثقة الجمهور في البحث السريري؛ هذه المعايير هي:

٥.١: الموافقة المستنيرة:

الصياغة: "يجب على جميع المشاركين تقديم موافقة مستنيرة قبل مشاركتهم في البحث. الباحثون مسؤولون عن ضمان فهم المشاركين لطبيعة الدراسة ومخاطرها وفوائدها".

٥.٢: السرية والخصوصية:

الصياغة: "يجب على الباحثين اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية سرية وخصوصية المشاركين. يجب إخفاء هوية البيانات الشخصية أو ترميزها لمنع تحديد الهوية".

٥.٣: تقليل المخاطر:

الصياغة: "يجب تصميم البحث لتقليل المخاطر على المشاركين. يجب إبلاغ المشاركين بوضوح بأي مخاطر محتملة أثناء عملية الموافقة".



٥.٤: العدالة والإنصاف:

الصياغة: "يجب إجراء البحث بنزاهة، مع ضمان حصول جميع المجموعات على وصول متساوٍ للمشاركة وعدم تحميل أي مجموعة عبء مخاطر البحث بشكل غير عادل".

٥.٥: النزاهة والصدق:

الصياغة: "يجب على الباحثين الحفاظ على النزاهة والصدق في جميع جوانب عملهم، بما في ذلك جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عن النتائج".

٥.٦: الإشراف والمساءلة:

الصياغة: "تخضع جميع الأنشطة البحثية لإشراف مجلس المراجعة المؤسسية (IRB) ويجب أن تلتزم بالإرشادات الأخلاقية المعمول بها. الباحثون مسؤولون عن التزامهم بهذه المعايير".

٥.٧: حقوق الانسحاب:

الصياغة: "يحق للمشاركين الانسحاب من الدراسة في أي وقت دون عقوبة أو فقدان للمزايا. يجب إبلاغ هذا الحق بوضوح أثناء عملية الموافقة".

٦. المراجعة والتنقيح:

سيتم مراجعة هذه السياسة وتحديثها بانتظام (كل سنتين) لضمان الامتثال للمعايير واللوائح الأخلاقية المتطورة